في الدبر لعدم التقذر بالتقطير فيه ومن هنا يظهر انه لا اثر لوصوله لما عدا المعدة والدماغ وان كان في حد الباطن المفطر للصايم ه سم وظم ان تقطير في الاذن لا يحرم وان وصل الى الدماغ وبه صرح قد في حشيه على هذا الكتاب لكنه قال في حشيه على التمريد وقيد شيخنا م ر ما اذا لم يصل الى الدماغ اه ولو شك المراد بالشك مطلق التردد فشمل ما لو غلب على الظن حصول ذلك لندرة الاختلاط كالنساء المجتمعة في بيت واحد وقد جرت العادة بارضاع كل منهن اولاد غيرها وعلمت كل منهن ان الرضاع لكنه لم يتحقق كونه خمسا فليتنبه له فانه يقع كثيرا في زماننا شيء علي م ر ولا يخفى انه يجوز له ان يتزوج بها لكن لو تزوجها جاز ولا تنقض وضوءه كذا بخط الميداني واعلم شروع في فهرسة الرضاع المتعلقة بالمرضعة والرضيع والفحل وقد نظم ذلك بعضهم فقال

وينشر التحريم من مرضع الى ● اصول فصول والحواشي من الوسط

وممن له در الى هذر ومن ● رضيع الى ما كان من فرعه فقط

او وطي شبهة اي او وطي ملكه ● تنبيه لو كان الاولى ان هذا مبني على ان المراد بمن ما سبقها من بنيه وبنيها بنسب فان اريد من بنيها وبنيه انتساب شمل ما كان من الرضاع فيساوي الاتيا المذكور ه قال على الجملة المنفية لعل مراده بالجملة الشبيه بالجملة وهو الجار والمجرور وارادا بالمنفية كونها في حيز دون اخر او على عطف على في حيزه اي كما اشار اليه الشارح فكان اصل زيادة او تامة بعض وجد قد قلت لا داعي الى زيادة كان ولا اتمامها المتحصل لو اسقط هذه الكلمة لكان مستقيما لا قتضائها قبول شهادة رجل وامراتين في الحالة المذكورة وليس كذلك كما سياتي في كلامه في الشهادات ه **فصل** في نفقة القريب لو تعدد المنفق من العمودين كاثنين فان استويا كابنين او بنتين فعليهما النفقة بالسوية فان غاب احدهما اخذ قسطه من ماله فان لم يكن مال اقترض عليه فان لم يكن امر الحاكم الحاضر مثله بالتمويت بقصد الرجوع على الغايب او على ماله اذا وجد وان اختلف فعلى الاقرب ولو ابا غير وارث فان استويا في القرب فعلى الوارث فان ورثا وتفاوتا في الارث فوجهان احدهما ونحه حجر اليمن والزركشي ونقل تصحيحه عن جمع انها عليهما بالسوية وثانيهما وبه

جزم

جزم في الانوار انها عليهما بحسب الارث وهو نظير ما رجحه النووي فيمن له ابوات وقلنا ان مونته عليهما او من الوالدين فهي على الاب ثم الجد وان علا ثم الام . يخفض لخفضها به كسرة لانها حركة بنا لحركة اعراب وولد من كسبه مبتدا وخبر الوالدين اللذين بفتح الميم والجيم قال اذ ايجاب الاجنبي لجبر تعذر لانا اذا اوجبنا للزوجات النفقة بسبب الولد فلان نوجبها للولد بطريق الاولى وهذا جرى على الغالب والا فنفقة الزوجة واجبة مطلقا منفقا عليه بفتح الفا اسم مفعول فان عمز بفتح العين وتشديد الجيم قال مرتد وحرب اي وتارك الصلاة بعد امر الامام بها الذي الحصن لقوله بعد قدرته على عصمته بخلاف اوليك اي باحد شرطين تقديره والاحد كتعبير المصباح وبه يعلم ان المراد بالشرط مجموع امرين الفرع احد امرين ولا يخفى ما في كلامه هنا وفيما بعد من التسامح قال ه فتجب نفقتهم اي مالم يضيق نزل فاله فتسقط اي سواضيق تكررها له او المنفقة لان المقصود سد الخلة وقد حصل وهذا بخلاف الزوجة اذا ضيقت فان كان لاجل الزوج فله مطالبة لها والا فلها المطالبة عليها هو مقرر في نفقتها ه اج وقوله والا فله الا اي ان كانت الضافة لاجلها فان كانت لاجلها وجب القسط فقط والعاهة ومنها المرض والعجز وفسر بعضهم الزمانة بما لا يقدر معه على الكسب اللايق به وبدل له كلام الشارح قال وعبارة سم عقب قوله الزمانة اي التي لا يقدر معها على الكسب اللايق والحق بها البغوي المرض والعجز ومشى عليه الشيخان اذا كان زائدا وكسب اي بالفعل اخذا مما بعد قال فان لم يكن زائدا وكسب اي بالفعل ولو مع قدرتهم على ذلك ولو نشزت الزوجة على زوجها فهل يجب لها نفقة على فرعها مدة نشوزها ذكر الشيخ المتاوي انها لا نفقة لها على فرعها لان ذلك اعانة لها على المعصية ه ان كان زائدا وكسب اي بالفعل وقوله وكذا ان لم يكونوا اي بالفعل مع قدرتهم على ذلك فتامل مرخوص بشرط ان يكون له يقايه والا وجبت نفقته على اصله ومثله ما لو كان له كسب يليق به لكن كان مشتغلا بالعلم والكسب يمنعه قياسا على الزكاة والحق ابن الرفعة بذلك الصحيح المشتغل عن الكسب بالتصرف في مال الوالد ومصالحه شوبري لاشتراط اليسار وضابطه ان يقال

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)